العمل الاقتصادي العربي المشترك و دور استراتيجية التنمية الشاملة في تفعيله

سيد أحمد عبدالاوي *

الملخص :

يسعى هذا البحث إلى تعريف بالعمل الاقتصادي العربي المشترك ، وبيان المراحل التاريخية التي مر بها منذ إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945. وقد تجسد هذا العمل في عديد الآليات والاتفاقيات التي وضعت في سبيل توثيق أواصر العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية وتدعيم صيغ التعاون المختلفة بين هذه الدول. وتبنى العمل الاقتصادي العربي المشترك خلال مسيرته أربعة مداخل متباينة المضمون ولكنها جميعا تصب في نفس الهدف ألا وهوتحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود ، وتمثلت في مدخل تحرير التجارة وتنقل رؤوس الأموال والأيدي العاملة داخل الوطن العربي ، إلى جانب مدخل لا يقل أهمية عن السابقين وهو مدخل المشروعات العربية المشتركة. وانتهى هذا البحث بتبيان أهمية مدخل التنمية الشاملة كاستراتيجية من شأنها أن تدفع نحو مزيد من تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك على ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية التي تشهدها المنطقة العربية.

الكلمات المفتاحية : العمل الاقتصادي العربي المشترك ـ التكامل الاقتصادي العربي ـ التنمية الشاملة

Abstract :

This research seeks to define common Arab economic action and statement of historical stages that have passed since the establishment of the League of Arab States in 1945. This work embodies many mechanisms and agreements that have been developed in order to consolidate the bonds economic relations between the Arab countries and strengthen various forms of cooperation between these countries. Common Arab economic action has adopted during its process four different content, but they all serve the same

* كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ـ جامعة امحمد بوقرة ـ بومرداس
abdellaoui _ sidahmed@yahoo.fr

purpose, achieving Arab economic integration desired. Theses entrances were the liberalization of trade and movement of capital and labor within the Arab world. As well as the entrance doesn't less important than others is the entrance Arab common projects. This research ended by showing the importance of the entrance to overall development strategy that will drive towards more activating common Arab economic action in the light of regional and international changes taking place in the Arab region.

مقدمة:

اهتمت البلدان العربية طيلة العقود الستة الماضية بالعمل الاقتصادي العربي المشترك ، وترتب على اهتمامها هذا توجهات ومنطلقات ساهمت في ظهور قرارات تنفيذية واتفاقات جماعية تجسدت في كثير من الأحيان بإنشاء مؤسسات ومنظمات إقليمية في مختلف المجالات.

والعمل الاقتصادي العربي المشترك باعتباره حالة تاريخية ، مر بفترات تضمنت جملة من الآليات والاتفاقيات التي وضعت لتوثيق أواصر العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية ولإرساء قواعد لمستقبل عربي أفضل.

أهداف الدراسة : تتلخص أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

1 ـ التعرف على مفهوم العمل الاقتصادي العربي المشترك و أهدافه .

2 ـ استعراض المسيرة التاريخية التي مر بها هذا العمل.

3 ـ تسليط الضوء على مداخل التكامل الاقتصادي العربي التي تبناها العمل الاقتصادي العربي المشترك.

4 ـ بيان المعالم الأساسية لمدخل التنمية الشاملة كاستراتيجية للتكامل الاقتصادي.

مشكلة البحث : يمكن تحديد مشكلة البحث من خلال السؤال التالي:

كيف تواجه البلدان العربية تحديات القرن الواحد والعشرين التي تفرضها العولمة ؟ فالوطن العربي مهدد الآن وفي المستقبل من النظام الاقتصادي الجديد ، الذي فرضته العولمة ، ومن أجل وقف هذه التداعيات على هذه الدول التوجه نحو تفعيل دور العمل الاقتصادي العربي المشترك في الحفاظ على هويتها ومصالحها عن طريق تبني استراتيجية تمكنها من الوقوف في وجه سلبيات النظام الاقتصادي الجديد المتمثل في ظاهرة العولمة.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسةفي كونهاتناقش موضوع العمل الاقتصادي العربي المشترك لكونه حاليا يمر بمرحلة مراجعة ، لاسيما في ظل المتغيرات والتطورات الحاصلة على الساحة الدولية. إذ بات واضحا أن الساحة

العالمية تشهد اتجاها متزايدا نحو الاندماج في ظاهرة العولمة بكل أشكالها والمزيد من الانفتاح خاصة بعد تطبيق اتفاقية منظمة التجارة العالمية. إن ذلك يدفعنا لتجديد الدعوة من أجل وضع استراتيجية لهذا العمل عوض عن الاستمرار الوصفي الذي يسعى إلى تقصي مضامين العمل الاقتصادي العربي المشترك ومسيرته التاريخية مع تقديم استراتيجية التنمية الشاملة في هدر الإمكانيات العربية

منهجية الدراسة : اعتمدت الدراسة على المنهج كخيار تكاملي من شأنه تفعيل هذا العمل .

هيكل الدراسة : يتكون هيكل الدراسة الى جانب المقدمة على ما يلي :

ـ التطورات الحديثة لأداء الاقتصاديات العربية.

ـ مفهوم العمل الاقتصادي العربي المشترك و أهدافه .

ـ المراحل التاريخية التي مر بها.

ـ المداخل التكاملية التي اعتمدها هذا العمل .

ـ المعالم الرئيسية لاستراتيجية التنمية الشاملة .

ـ الخاتمة (النتائج والتوصيات).

المحور الاول : العمل الاقتصادي العربي المشترك : المفهوم و الأهداف

قبل التطرق إلى موضوع تعريف العمل الاقتصادي العربي المشترك وغاياتهسنتناول في البداية الأداء الاقتصادي للاقتصاديات العربية لأحدث سنة متاحة وهي سنة 2010 .

أولا ـ التطورات الحديثة لأداء الاقتصاديات العربية[1] :

تمتد الدول العربية على مساحة كلية تبلغ 14,2 مليون كم^2 ـ أي 10,2٪ من مساحة العالم ـ وبلغ عدد سكانها سنة 2010 حوالي 355 مليون نسمة ـ يؤلفون 5,1٪ من سكان العالم ـ منهم 135 مليون عامل. كما تمتلك حوالي 57,5٪ من احتياطي النفط العالمي وأكثر من29,1٪ من الغاز الطبيعي للعالم .

وشكلت سنة 2010 و2011سنتي تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمات المالية التي تفاقمت أعراضها خلال عامي 2008 و2009 ، و قد أدى إنتعاش الاقتصاد العالمي وارتفاع عائدات النفط إلى زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية من 1،74 تريليون دولار سنة 2009 الى أكثر من 2 تريليون دولار عام 2010 و زاد متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الاجمالي من5035 دولار الى 5708 دولار خلال الفترة 2009 ـ 2010 . كما شهد الوضع المالي لمعظم الدول

العربية تحسنا في عامي 2010 ـ 2011 نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام وتحسن وتيرة النشاط الاقتصادي في معظم هذه الدول ، وتمخض عن ذلك تحول العجز المالي الكلي للدول العربية كمجموعة ـ حيث بلغ 74 مليار دولار سنة 2009 الى فائض مالي كلي بمقدار 20,6 مليار دولار سنة 2010 ومن جانب التجارة الخارجية فقد تأثرت هي الأخرى بهذا الانتعاش النسبي للاقتصاد العالمي الذي شهده سنة 2010 لترتفع قيمة الصادرات العربية بنسبة 25,2٪ ـ لتبلغ 904 مليار دولار ـ عن سنة 2009 ، قابلها أيضا زيادة في قيمة الواردات العربية بنسبة 10,2٪ لتصل الى 655 مليار دولار ـ خلال نفس الفترة. أما من جانب التطورات الاجتماعية ، فقد حققت غالبية الدول العربية خلال الفترة 2000 ـ2009 تقدما في اتجاه تحقيق الأهداف الانمائية للألفية الثالثة وخاصة في مجال تعميم التعليم والرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين ومكافحة الفقر(2).

ورغم هذه التطورات الإيجابية لا زالت غالبية الدول العربية تواجه تحديات رئيسية منها ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة التي تفوق مثيلاتها في أقاليم العالم الأخرى(3).

ثانيا ـ العمل الاقتصادي العربي المشترك المفهوم والأهداف :

يعد العمل العربي المشترك من الموضوعات التي حازت على اهتمام الفكر الاقتصادي العربي طيلة العقود الماضية ، ويقصد به « تلاقي بين عدة إرادات لإنجاز عمل ما » ، ومن هنا يعود هذا المفهوم متضمنا عددا من الإرادات من ناحية وعملا واحدا من ناحية أخرى ، بمعنى آخر تعددية الإرادات ووحدانية العمل(4).

ويعتبر العمل الاقتصادي العربي المشترك جزء أساسي من العمل العربي المشترك فهو يشمل الإطار العام للعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تتم بين البلدان العربية وفق مجموعة من الاتفاقات التي تشكل الإطار المؤسسي والقانوني لهذا العمل(5).

وتجدر الإشارة ، إلى أن العمل الاقتصادي العربي المشترك غالبا ما ينطوي على عمليات تعاون متعددة كما أنه يشمل بعض صور التكامل أو مراحله دون الالتزام ببلوغ الوحدة الاقتصادية كغاية نهائية له.

وتتمثل أهم أهداف العمل الاقتصادي العربي المشترك فيما يلي:

ـ تحقيق الانسجام في مختلف أوجه السياسات الاقتصادية العربية لبلوغ التكامل الاقتصادي المنشود .

ـ رفع معدلات التنمية الاقتصادية وضمان استمرارها بالاعتماد على

القدرات الذاتية للبلدان العربية.

ـ زيادة التشابك والارتباط بين الاقتصادات العربية[6].

المحور الثاني ـ مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك :

من الناحية التاريخية ، بدأت مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك مع قيام جامعة الدول العربية في 22 مارس 1945 حيث بادرت هذه الأخيرة إلى وضع أسس هذا العمل من خلال اتفاقيات ومعاهدات أبرمت في إطارها[7]. وقد عرفت مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك ثلاث مراحل أساسية هي:

المرحلة الأولى (1950 . 1970) : شكلت هذه المرحلة بدايات العمل الاقتصادي العربي المشترك ، خاصة بعد حصول معظم البلدان العربية على استقلالها السياسي. وكانت الغاية من وراء هذا العمل آنذاك هي تعزيز التعاون الاقتصادي العربي بما يخدم الأهداف السياسية ، وبخاصة تحقيق الاستقرار السياسي . وشكل ميثاق تأسيس جامعة الدول العربية أول وثيقة للتعاون الاقتصادي العربي[8] ، والذي أصبح فيما بعد دستور العمل الاقتصادي العربي المشترك وتلا ذلك إبرام العديد من الاتفاقات كان من أبرزها:

أ ـ اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة العبور(1953): أقرها المجلس الاقتصادي العربي كنتيجة لإيمانه بأهمية تحرير التجارة بين البلدان العربية[9]. ومنحت تفضيلات جمركية بين الدول العربية الموقعة عليها إلى جانب تقديم تسهيلات لتجارة العبور عبر أراضي الدول المتعاقدة [10].

ب ـ اتفاقية « الوحدة الاقتصادية العربية » (1964): أقرها المجلس الاقتصادي العربي في عام 1957 ، ودخلت حيز التنفيذ عام 1964 [11] ، واستهدفت إنشاء السوق العربية المشتركة من خلال :

ـ تحرير السلع التي يتم تداولها بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية وغيرها من القيود.

ـ تحرير انتقال رؤوس الأموال والأشخاص وحركة النقل والعبور وحرية الإقامة وممارسة النشاط الاقتصادي.

وقد كانت نتائج مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك خلال هذه المرحلة محدودة ، إذ لم تتمكن البلدان العربية آنذاك من تنفيذ الكثير من بنود الاتفاقيات المبرمة بسبب تباين النظم الاقتصادية والسياسية العربية ـ في تلك الفترة ـ الى جانب ضعف الهياكل الإنتاجية اللازمة لتحقيق تلك الطموحات[12] .

المرحلة الثانية (1970. 1990): شكلت مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك خلال هذه الفترة مرحلة متميزة من ضمن مراحل تطوره . بفعل عاملين مهمين هما :

ـ تراكم الفوائض المالية لبعض الدول العربية النفطية بسبب الطفرة النفطية التي أعقبت تعديل أسعار النفط العالمية عام 1973 وهذا ما مكنها من التوسع في بناء هياكلها الإنتاجية وبنيتها التحتية .

ــ تزايد وتيرة النشاط الجماعي الاقتصادي الرسمي بعقد العديد من الاتفاقات الجماعية لتنظيم العلاقات الاقتصادية العربية في ميادين متعددة وإنشاء المنظمات العربية المتخصصة.

وكان الهدف الرئيسي للعمل الاقتصادي العربي المشترك آنذاك هو تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان العربية من خلال استحداث آليتين هما:

أ ـ المشروعات العربية المشتركة : اتفقت المنظمات العربية على تعريف واحد وموحد للمشروعات العربية المشتركة يذهب إلى أنها« تلك المشاريع التي يشترك في إقامتها أطراف عربية في دولتين أو أكثر سواء كانت هذه الأطراف مؤسسات قطاع عام أو مختلط أو خاص والتي تستهدف القيام بنشاط إنتاجي أوتجاري أو خدمي أو مالي أو غيره ، من شأنه أن يحقق منافع اقتصادية لأقطار عربية ويعزز التشابك بين اقتصاديات هذه الأقطار ويزيد من متانة الروابط والعلاقات الاقتصادية والتبادل فيما بينها »[13]. وتميزت هذه المشروعات عن غيرها بما يلي:

ـ أنها وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي الذي يمس جزءا من الاقتصاد الوطني ، ولهذا كان قبول البلدان العربية لها أسهل من قبولها للسياسات التكاملية الأخرى التي تتطلب تنازل البلدان عن قدر من سلطاتها.

ـ أنها صيغة مرنة تجمع بين مصالح البلدان العربية ذات الفائض المالي والأخرى ذات العجز المالي[14].

ـ أنها توسع من نطاق التبادل التجاري ، لكونها تساهم في تخطي أهم عقبات هذا التبادل وهما ضيق القاعدة الإنتاجية والحماية الجمركية التي تلجأ إليها العديد من الدول العربية لحماية إنتاجها أو لزيادة إيراداتها[15].

ب ـ المؤسسات المالية العربية الإقليمية والوطنية : تمثلت هذه الآلية في إنشاء عديد المؤسسات المالية العربية الإقليمية والوطنية ذات التوجه الإنمائي العربي بمعنى أنها كانت تهدف إلى:

ـ تمويل المشروعات العربية المشتركة ذات الطابع الاستثماري بقروض ميسرة

ـ تقديم قروض لتصحيح الاختلال في موازين المدفوعات العربية بما يساعد على إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي.

ـ توفير الضمان للاستثمارات العربية البينية ضد الأخطار المختلفة عن طريق المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات (1975) .

ـ ومن أهم هذه المؤسسات: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (1968) ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1971) وصندوق النقد العربي (1976)[16].(أنظر الجدول رقم (01) بالملحق).

أما عقد ثمانيات القرن الماضي ، فقد بدأ تحول نوعي في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك تمثل في :

1 ـ عقد أول قمة عربية في إطار الجامعة العربية قمة عمان (25 ـ 27) نوفمبر1980كرست لمعالجة القضايا الاقتصادية فقد أقرت هذه القمة ثلاث وثائق مهمة في مسيرة هذا العمل وهي:

أ ـ وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: والتي طالبت بإقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية .

ب ـ ميثاق العمل الاقتصادي القومي : الذي أكد على المسؤولية القومية لحكومات البلدان العربية لتحقيق الأمن القومي والوحدة والاعتراف أن العمل الاقتصادي العربي المشترك يمثل جزءا لا يتجزأ من العمل العربي المشترك ، لذلك لابد من تحييد هذا العمل عن الخلافات السياسية العربية.

ج ـ عقد التنمية العربية المشتركة : وهو عبارة عن خطط تنموية خماسيةتبنتها الدول العربية لتسريع عملية التنمية في البلدان العربية الأخرى الأقل نموا لغرض الوصول في النهاية إلى تضييق الفوارق التنموية بين تلك الدول. وقد شكل عقد الثمانيات العقد الأول للتنمية العربية المشتركة ، إذ خصص لهذا الغرض 5 مليار دولار ـ أي بمعدل 500 مليون دولار سنويا ـ لكل خطة خماسية تبدأ في عام 1981.

2 ـ إدماج البعد الاجتماعي ضمن مسؤولية العمل الاقتصادي العربي المشترك وبالتالي أصبح مفهوم هذا العمل يطلق على كافة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتكنولوجية التي تتم في إطار الجامعة العربية وأجهزتها.

3 ـ إمكانية إقامة علاقات اقتصادية ثنائية أو متعددة الأطراف للبلدان العربية تتجاوز حدود العمل الاقتصادي العربي المشترك وهذا ما تم بالفعل من خلال إنشاء

مجلس التعاون لدول الخليج العربي (1981)[17] ، واتحاد المغرب العربي (1989)[18].

إلا أن جملة العراقيل ـ التي كانت منتشرة في تلك الفترة ـ ساهمت في الحيلولة دون تحقيق العمل الاقتصادي العربي المشترك لأهدافه المرجوة ، كان من أهمها ، غياب إرادة سياسية لدى حكومات البلدان العربية ، مما حال دون التزام العديد من هذه الدول بتطبيق قرارات هذه الاتفاقيات[19].

المرحلة الثالثة : شرعت معظم البلدان العربية منذ نهاية عقد تسعينات القرن العشرين ، في تطبيق إصلاحات اقتصادية وهيكلية والتوجه نحو اقتصاد السوق وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في ممارسة النشاط الاقتصادي ، في ظل بروز متغيرات اقتصادية دولية وقتئذ ، تمثلت أساسا في انتشار التكتلات الاقتصادية الإقليمية وقيام منظمة التجارة العالمية [20]، وتبلور ظاهرة العولمة الاقتصادية بالشكل الذي نراها اليوم[21] ، وقد ساهمت هذه المتغيرات في دفع الدول العربية نحو الدخول في مرحلة جديدة من العمل الاقتصادي العربي المشترك تميزت :

ـ بعقد اتفاقية جديدة عام 2007 تبدأ باستكمال إجراءات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإتاحة الفرصة لانضمام الدول العربية لعضوية أي من الاتفاقيات

ـ إنشاء منطقة للتبادل الحر ـ اتفاقية أغادير في 08 ماي 2001 ـ تضم دولا عربية متوسطية هي : الأردن ومصر وتونس والمغرب.

ـ إبرام اتفاقية «السوق المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي» في أواخر عام 2007 ،التي تطورت باتخاذ خطوات إضافية تمثلت في دخول اتفاقية التكامل النقدي الخليجي(مشروع العملة الموحدة) حيز التنفيذ بعد مصادقة الكويت والسعودية وقطر والبحرين عليها مع وضع برنامج زمني لإنشاء البنك المركزي الخليجي أواخر عام 2009.

ـ تشجيع تجارة الخدمات ذات المحتوى الثقافي العربي ، كمنتجات الأدب الفنون و السياحة... الخ.

ـ منح دور رائد ومحوري للقطاع الخاص العربي في العمل الاقتصادي العربي المشترك.

ـ تكثيف قيام المؤسسات المالية العربية بتمويل مشروعات التنمية ذات الأبعاد الإقليمية العربية[22].

المحور الثالث ـ مداخل تحقيق العمل الاقتصادي العربي المشترك :

لتحقيق أهدافه ، انطلق العمل الاقتصادي العربي المشترك من مداخل مختلفة[23] ، يمكن عرضها على النحو التالي:

أولا ـ مدخل تحرير التجارة :

يعد هذا المدخل أول المداخل التي اعتمدت على صعيد العمل الاقتصادي العربي المشترك وتتلخص الفكرة الأساسية لهذا المدخلفي أن تنميةالتجارة وتقوية المبادلات بين البلدان العربية يؤديان إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي ولأجل ذلك ينبغي تحرير التجارة من أية قيود جمركية وغير جمركية تعترض سبيل التبادل التجاري بين هذه الدول [24] ، وللوصول إلى ذلك ، أبرمت عدة اتفاقيات ، كان من أبرزها:

1. اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري بين البلدان العربية (1981) [25] :
ونصت على تحرير التجارة بين البلدان العربية من خلال تبادل الإعفاءات الجمركية وغير الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع المصنعة وغير المصنعة وكذا المنتجات الزراعية والحيوانية والمواد الخام عربية المنشأ[26].

2 . اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (1997) [27]: وكانت تهدف إلى دعم حركة التجارة العربية البينية بما يوسع فرص التكامل بين الأسواق العربية ، من خلال استثمار الفرص التجارية المتاحة في أسواق الدول العربية ولذلك تم الاتفاق على خفض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل الى نسبة الصفر في حدود عام 2005 ليتحقق معها التحرير الكامل للسلع ذات المنشأ العربي ، وقد بلغ عدد البلدان العربية التي انضمت إليها حتى الآن 18 دولة.

لكن ، وبالرغم من هذه الجهود المبذولة في سبيل تطوير التجارة البينية العربية فإن مستوى هذه التجارة لم يتجاوز حتى الآن حدود 11٪ من إجمالي التجارة الخارجية لها (أنظر الجدول رقم (02) بالملحق) ، وهذا بفعل عدة عوامل من بينها:

- كثرة السلع المصنعة والزراعية غير المعنية بتحرير التجارة.
- بقاء الحواجز غير الجمركية ـ خاصة الإدارية والنقدية [28] ـ التي حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة.
- ضعف القاعدة الإنتاجية العربية القادرة على توفير السلع القابلة للتبادل بين البلدان العربية.

- تشابه هيكل الإنتاج والسلع المعروضة للتجارة.
- نقص معلومات السوق[29].

ثانيا : مدخل انتقال رؤوس الأموال والتعاون الاستثماري :

تجسد هذا المدخل في عدد من الاتفاقيات المنظمة للاستثمار العربي والتي منحت ضمانات وتسهيلات مختلفة لحركة رؤوس الأموال والاستثمارات العربية البينية وكان من أهمها ما يلي:

1. اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال(1953)[30]: وافق عليها المجلس الاقتصادي للجامعة العربية وانصب اهتمامها على تحرير انتقال رؤوس الأموال العربية بين البلدان العربية الموقعة على هذه الاتفاقية من خلال :

ـ تسهيل حركة انتقال رؤوس الأموال العربية بين البلدان العربية الموقعة .

ـ تعهد حكومات الدول المضيفة بتحويل الأرباح الناتجة عن استثمار رؤوس الأموال التي ترد إليها إلى موطنها الأصلي.

ـ عدم خضوع عائد رأس المال المستثمر إلى الازدواج الضريبي[31].

2 . الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية (1980)[32]: تمت المصادقة على هذه الاتفاقية في أعقاب انعقاد مؤتمر القمة العربي الحادي عشر ـ قمة عمان ـ وكان من أهم بنودها :

- الاتجاه نحو تحقيق «المواطنة الاقتصادية العربية» وذلك من خلال معاملة رأس المال في البلدان العربية معاملة رأس المال الوطني.
- مراعاة الحقوق والالتزامات المتبادلة من طرف العلاقة بما يضمن فائدة للمستثمر وتنمية للبلد المضيف.
- توفير الضمانات القانونية والمالية والتسهيلات الكفيلة بتشجيع انتقال الاستثمار العربي بين هذه الدول[33] .

وبالرغم من ذلك ، لم تبلغ الاستثمارات العربية ـ خاصة المباشرة ـ الحجم المطلوب في ضوء الاحتياجات التمويلية للدول العربية (أنظر الجدول رقم (03) بالملحق) ، وهذا لوجود عدة معوقات نوجزها كما يلي :

- معوقات ترتبط بالعوامل التشريعية وتتمثل في غياب قانون موحد وشامل ينظم الاستثمار في الدول العربية. إضافة إلى عدم التزام بعض حكومات الدول المستضيفة بالاتفاقيات المبرمة مع المستثمرين.
- معوقات ترتبط بعوامل تنظيمية وإدارية كتعدد الأجهزة المشرفة على

الاستثمار واستمرار تعقيد الإجراءات الحكومية المتعلقة بتراخيص الاستثمار.

- معوقات ذات علاقة بالبنى التحتية .
- معوقات خاصة بنقص ودقة المعلومات.

ثالثا : مدخل انتقال العمالة بين البلدان العربية :

لعبت الهجرة العربية في المرحلة الماضية دوراً كبيرا في تدعيم العمل العربي المشترك ، وكانت تشكل خطوة إلى الأمام في طريق التكامل العربي ، و ترجمت في استخدام الموارد البشرية التي انتقلت من بلدان الفائض في اليد العاملة إلى بلدان العجز بمعنى من بلدان كان يهمها تعويض النقص في اليد العاملة لبناء هياكلها الاقتصادية والاجتماعية إلى بلدان اعتبرت الهجرة وسيلة لتخليصها من ضغوطها على الموارد والإمكانات القائمة [34] . ولهذا فإن مدخل التنقل التلقائي للعمالة بين البلدان العربية قد فرض نفسه باعتباره يعد مؤشرا إيجابيا على مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك ـ بالرغم من تضاؤل معدلاته في السنوات القليلة الماضية ، مقارنة لما كان عليه في عقد سبعينات القرن الماضي. ولهذا استحوذت القضايا المتعلقة بحرية حركة اليد العاملة بين الدول العربية [35] ، وتذليل العقبات التي تواجهها على جانب كبير من اهتمامه ، وترجم ذلك بإصدار عديد الاتفاقيات من أهمها :

1 . الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة 1967 رقم (02) [36]: وافق عليها مجلس الجامعة العربية وسعت إلى ضمان حرية تنقل اليد العاملة داخل سوق العمل العربي كحافز للنشاط الاقتصادي من خلال التعهد بأن يتمتع العمال المهاجرين بالحقوق والمزايا نفسها التي يتمتع بها عمال الدول التي يتنقلون للعمل بها ، فيما يخص الأجور والتأمينات الاجتماعية ، وفي تحويل جزء من أجورهم إلى دولهم الأصلية.

2 . مؤتمر العمل العربي بالجزائر (2005): في دورته الثانية والثلاثين أعلن هذا المؤتمر عن مبادئ بشأن تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية تضمن ست محاور رئيسية من بينها:

أ ـ محور التعاون بين الدول العربية من أجل التوظيف الأمثل للقوى العاملة في الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي.

ب ـ محور إقرار مبدأ أولوية العمل ، حيث نص الإعلان على الموافقة على مبدأ أولوية العمل لمواطني الدولة أولاً ، والعمال العرب وفق احتياجات دولة الاستقبال ثانياً.

ج ـ محور الحماية والحقوق التي يتمتع بها العمال العرب المتنقلين بصورة شرعية للعمل في دولة عربية أخرى ، وفي مقدمتها المساواة في الحقوق الناتجة عن العمل ، والتي يتمتع بها عمال الاستقبال.

د ـ محور آليات العمل الوطنية المشرفة على عمليات تنقل الأيدي العاملة ، وأهمية تطوير إدارة العمل والأجهزة ، وإنشاء قاعدة بيانات متكاملة تخدم خطط التنمية الوطنية ، وتحقق التنسيق على المستوى القومي مع الدول العربية الشقيقة في إطار من التكامل الاقتصادي.

3 . القمة الاقتصادية بالكويت (2008): خصص اهتمام هذه القمة لقضايا التنمية الاجتماعية ـ ذلك المكون التنموي الهام الذي تم إغفاله في فترات سابقة وأدى إلى تعثرٍ العديد من برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية ـ وأصدرت عدداً من القرارات المهمة منها :

ـ إلتزام عربي بتسيير تنقل العمالة العربية داخل الوطن العربي وفقا لاحتياجات كل دولة للوصول إلى إقامة سوق اقتصادية عربية مشتركة .

ـ إقرار مجموعة من المشروعات التنموية العملاقة التي تعنى بالتشغيل والبطالة ومعلومات سوق العمل .

ـ اعتبار فترة (2010 ـ 2020) عقدا عربيا للتشغيل يتم من خلاله تخفيض معدلات البطالة في الوطن العربي إلى حدود 7٪ خلال العشر سنوات القادمة ، وخفض معدلات الفقر بين العمال لتصل إلى 12٪ فقط(37).

ورغم هذا الاهتمام الخاص الذي أولاه العمل العربي الاقتصادي المشترك في المجال اليد العاملة ، غير أن الواقع يعكس ذلك ، حيث ما زالت نسبة العمالة العربية المتنقلة داخل الوطن العربي لا تتجاوز حدود 23 ٪ سنة 2011 وهي أقل معدلات التنقل البيني للأفراد بين كل أقاليم العالم ـ والتي تتراوح في المتوسط بين 38٪ و69٪ رغم أن هذه النسبة وصلت خلال حقبة السبعينات إلى 75٪ نتيجة :

ـ التوسع في استخدام أعداد من اليد العاملة الأجنبية في الدول العربية ، بل وإعطاء الدول الأجنبية مزايا لم يتم منحها على المستوى العربي(38). (أنظر الجدول رقم(04) بالملحق).

ـ عزوف معظم الدول العربية عن تنفيذ ما تعهدت به ووافقت عليه من قرارات نظرا لتزايد استخدام مفهوم السيادة كتبرير وكسند قانوني ودستوري للقطرية والمصلحة الوطنية.

ـ كل ذلك وغيره أدى إلى تراخي معدلات نمو العمل العربي المشترك في مختلف المجالات ، ومن بينها بطبيعة الحال التكامل بين اليد العاملة العربية (39).

رابعا ـ مدخل المشروعات العربية المشتركة:

كان يعتبر خيار المشروعات العربية المشتركة أفضل الخيارات في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك ـ وهذا بعد النتائج المخيبة للآمال للمدخل التجاري ـ من حيث قدرته على تنمية وزيادة القاعدة الإنتاجية على النحو الذي يخدم المبادلات التجارية ويزيد من حجم التدفقات المالية فيما بين البلدان العربية ويعزز عملية إعادة هيكلة تقسيم العمل داخل هذه الدول مما يزيد من الاعتماد على الذات الجماعية فيقلل تبعية هذه الدول نحو الخارج(40).

وفي الوقت الراهن ، فاق عدد المشروعات العربية المشتركة 900 مشروع برأسمال تجاوز 38 مليار دولار بعدما كان لا يتعدى 15 مشروع برأسمال قدره 293 مليون دولار في عقد السبعينات من القرن الماضي. وبالرغم من هذه الأهمية المتزايدة التي باتت تحتلها هذه المشروعات بالنسبة للاقتصاديات العربية ، إلا أن فعاليتها وتأثيرها في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك لم تكن كبيرة إذ أنها لم تؤدي الى رفع مستوى الترابط العضوي والإنتاجي بين الدول العربية نتيجة لسلسلة من المعطيات الاقتصادية العربية المتمثلة في :

أ ـ زعزعة ثقة الدول في أهمية بقاء هذه المشروعات بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والتشغيل وانخفاض الإنتاجية وعدم القدرة على التسويق والمنافسة .

ب ـ إنشاء وانتشار هذه المشروعات قد اتسم في الكثير من الأحيان بالعشوائية بمعنى أن توزيعها الجغرافي ظلت تحكمه ظروف ليس لها نظام أولويات واضح منبثق عن استراتيجية اقتصادية واضحة لتنظيم العمل الاقتصادي العربي المشترك.

ج ـ المشاركة فيها اقتصرت على التمويل وهذا ما جعل هذه الخطوة التكاملية ضيقة الأفق(41).

المحور الرابع : مدخل التنمية الشاملة ودوره في تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك :

في ظل ما يمر به الوطن العربي من تحديات اقتصادية ، منها تواضع حجم التجارة العربية البينية ، وهجرة رؤوس الأموال والكفاءات الوطنية إلى الخارج وعدم اكتمال البنية التحتية ، إضافة إلى التحديات المتصلة بالعولمة الاقتصادية وظهور برامج إقليمية ـ شرق أوسطية ومتوسطية ـ وإفرازات التنمية القطرية التي عاشتها الدول

العربية بكل سلبياتها وإيجابياتها ، كان على هذه الدول أن تسعى سعيا جادا نحو دفع عجلة العمل الاقتصادي العربي المشترك الى الأمام بعيدا عن مصالحها القطرية الضيقة ، وتبني استراتيجية تحمل في طياتها محاولات لمعالجة نقائص المداخل السابقة . وتقوم هذه استراتيجية للتنمية الشاملة على بعدين أساسين هما :

أولا : استهداف التنمية :

تهدف هذه الاستراتيجية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من خلال دعم التنمية في البلدان العربية على نحو يزيد من التقارب بينها ويقلص الفجوات التنموية بينها ، ويكون تحقيق ذلك عن طريق تبني مفهوم التنمية الشاملة الذي تتمحور فكرته الأساسية في ضرورة المزاوجة بين مدخلين مهمين هما: مدخل تحرير التجارة والمدخل الإنتاجي. فالأول يستدعي ضرورة مواصلة تنفيذ بنود إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. أما الثاني فينصب على مبدأ التنسيق في الإنتاج ـ أخذا في الاعتبار التوجهات الإنمائية العربية المستقبلية ـ عن طريق:

زيادة الاعتماد المتبادل ، بتسهيل قنوات تسويق السلع المنتجة عربيا في الأسواق العربية ، وتوسيع معدلات التبادل بينها وتقليل الاعتماد على الخارج في الحصول على السلع وعلى عوامل الإنتاج.

تنسيق الانتاج بجعل هياكله متكاملة وليست متماثلة أو متنافسة وبالتالي استبعاد الازدواجية في المشروعات الاقتصادية العربية بما يحقق الاستقلال الأمثل للموارد ، ودعم تنافس المشروعات المتماثلة في الأسواق الداخلية والخارجية[42] ، ويتطلب هذا إعادة توجيه استثمار الفوائض المالية العربية داخل الوطن العربي بما يضمن النهوض بعديد القطاعات الاقتصادية ، كالقطاع الزراعي ، ودعم مراكز البحث العلمي والتطوير بما يخدم قضية نقل التكنولوجيا...الخ. وتتمثل أهم المعالم الرئيسية لهذه الاستراتيجية فيما يلي:

1 ـ في الجانب التنموي : يكون ذلك عن طريق :

أ ـ تنمية الموارد الطبيعية: تعد الموارد الطبيعية من أهم ثروات بلدان العربية ولذلك يجب :

- اتخاذ سياسيات مشتركة للحفاظ على إدارة وتطوير الموارد الطبيعية.
- خلق روابط تنموية بين قطاع الموارد الطبيعية وقطاعات الاقتصاد الأخرى من أجل تعزيز التنمية.

ب ـ تنمية الموارد البشرية: يعتبر المورد البشري المحرك الأساسي للنشاط

الاقتصادي ، كما أنه عنصر رئيسي لإنجاح كافة جهود التنمية لذلك يجب أن تراعي البلدان العربية في إطار هذه الاستراتيجية ما يلي :

- تبني خطة إقليمية لاستغلال الموارد البشرية .
- تحقيق قدر من المشاركة الشعبية في جهود التكامل والتنمية بنشر الوعي بين الشعوب بأهمية التكامل والتنمية
- إزالة العقبات أمام تنقل العمالة العربية داخل الوطن العربي.
- زيادة الاستثمار في المورد البشري .

ج ـ تنمية وتطوير العلم والتكنولوجيا: من خلال:

- تشجيع البحوث العلمية والتكنولوجية المشتركة وتبادل البرامج التقنية بين البلدان العربية.
- خلق مناخ ملائم ومشجع للكفاءات داخل الوطن العربي للحد من هجرتها نحو الخارج.
- تحديث البرامج التعليمية بما يتناسب مع مستجدات العصر.
- بث الثقافة العلمية والتكنولوجية في أوساط المجتمعات العربية .

د ـ تقليل الفوارق التنموية: للنهوض بالتنمية في الدول العربية الأقل نموا على البلدان العربية الأخرى أن تأخذ على عاتقها قضية تقليل الفجوات في التنمية فيما بينها بتحقيق :

- التطوير في البنية الأساسية وربطها مع الدول الأخرى.
- الاستثمار في الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة وغيرها(43).

2 ـ في جانب الاستثمار: يعد تدفق الاستثمار عنصرا حيويا ومكملا للجهود الإنمائية الوطنية بما يساهم في نقل التكنولوجيا والمعارف وغيرها ، لذلك يتطلب تطوير الاستثمار البيني العربي ، ما يلي:

- تحرير انتقال رؤوس الأموال داخل الوطن العربي لجعل المنطقة العربية منطقة استثمارية موحدة .
- إنشاء شبكة معلومات عربية موحدة للتعريف بفرص ومزايا الاستثمار داخل الوطن العربي.
- إنشاء مؤسسات مشتركة للاستثمار هدفها زيادة حجم الاستثمار البيني العربي.
- الحد من هجرة الاستثمارات خارج المنطقة العربية.

➢ منح المعاملة الوطنية المتساوية للراغبين في الاستثمار في أية دولة عربية (44).

ثانيا : شمولية الاستراتيجية :

بحكم الشمول الذي تتصف به العملية التنموية فإن التكامل يجب أن لا ينحصر في الجانب الاقتصادي بل يجب التحرك في المجالات المختلفة على النحو التالي :

. في المجال الاقتصادي : لا يقتصر الإعداد لهذه الاستراتيجية ـ كما أسلفنا ـ بمدخلين التجاري والإنتاجي حتى يتم تبادل منتجات عربية على المستوى الإقليمي ، سواء كان ذلك عن طريق تزويد أنشطة اقتصادية وطنية بتمويل مالي عربي أو إقامة المشروعات العربية المشتركة إذ أن هناك حاجة لمرحلة أولية يتم فيها تحقيق تنمية متكاملة بمعنى تنمية تدعم البيئات الاقتصادية للاقتصاديات العربية وتهيئتها لتقارب اقتصادي يوفر الأساس الكافي لإقامة هذه الاستراتيجية.

. في المجال السياسي : يلعب الجانب السياسي دورا مهما في ضمان نجاح هذه الاستراتيجية فهناك حاجة إلى تحقيق استقرار سياسي وإجراء إصلاحات سياسية توفر أرضية أكثر صلابة لقيام التكامل على أسس تمكنه من الاستمرار والتقدم .

. في المجال الاجتماعي : تتطلب التنمية الشاملة إيجاد نوع من التكافل العربي بما يضمن حل مشاكل التنمية القطرية وفي مقدمتها تفشي البطالة وجيوب الفقر وانتشار الفساد وتباين توزيع الدخل ، من خلال تحقيق التعاون العربي في المجالات المختلفة وعلى وجه الخصوص ميدان الصحة والتعليم ...الخ.

الخاتمة :

في أعقاب محاولتنا الإحاطة بأهم زوايا موضوع هذه الدراسة استخلصنا جملة من النتائج والتوصيات منها :

أولا ـ النتائج :

على الرغم من التباين الكبير بين الآمال المرجوة وواقع العمل الاقتصادي العربي المشترك ، فإنه لا يجب إغفال إنجازات هذا العمل التي وإن كانت محدودةفإنها مميزة ولها بصماتها على جوانب كثيرة من حركة التكامل الاقتصادي العربي كما لها انعكاسها الإيجابي على توسيع دائرة العلاقات الاقتصادية العربية البينية .

بناء على ما تقدم من عرض وتحليل لمسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك ومداخل التكامل التي اعتمدها هذا الأخير وصولا إلى آليات ومعالم

مدخل التنمية الشاملة كاستراتيجية هدفها تفعيل هذا العمل في مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية يمكن استنتاج ما يلي :

1ـ على الرغم من الرصيد الهائل على مستوى المشروعات والقرارات والاتفاقيات المبرمة في إطار العمل الاقتصادي العربي المشترك إلا أنها بقيت وما زالت بعيدة عن الفاعلية ، إذ بقيت مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك قاصرة عن الوصول إلى ما هو مطلوب ومأمول.

2 ـ تبين بعد انقضاء أكثر من ستة عقود أن ثمرة العمل الاقتصادي العربي كانت محدودة في مجال التكامل الاقتصادي ، ويعزى ذلك إلى أن :

➢ جهود وقرارات ومداخل هذا العمل قد جاءت كلها في صور عمليات جزئية محدودة لم تكن قادرة على توجيه حركة الاقتصاد العربي في مسار كلي متكامل أي أن هذا العمل كان يجري في غياب استراتيجية واضحة.

➢ أن مقرري وواضعي العمل الاقتصادي العربي المشترك كانوا يقتدون أساسا بتجربة الاتحاد الأوروبي التكاملية دون مراعاة خصوصية اقتصاديات وشعوب المنطقة العربية.

➢ غياب الإرادة السياسية الفاعلة لتحقيق وتنفيذ قرارات العمل الاقتصادي العربي المشترك ، ولعدم سيادة الحياة الديمقراطية في أغلب بلدان المنطقة.

➢ غياب التصور التكاملي التنموي الذي يربط بين المصالح القطرية العربية والمصالح القومية العربية.

3 ـ أن ضعف التجارة العربية البينية ـ والذي هو دليل على فشل مدخل تحرير التجارة ـ يعود بشكل أساسي إلى الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصاديات العربية وتشابهها من حيث ضيق القاعدة الإنتاجية والاعتماد على تصدير المواد الأولية .

4 ـ أن واقع انتقال رؤوس الأموال داخل المنطقة العربية يشير إلى أنها بقيت هامشية إلى حد بعيد سواء بالنسبة إلى حجم رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج ، أو بالنسبة لحجم الاستثمارات التي تحتاج إليها البلدان العربية ذات العجز المالي.

5 ـ أن المشروعات العربية المشتركة التي تم إنشاؤها لم تقم بالدور المنوط بها بسبب عدم وضوح استراتيجية بعيدة المدى للتكامل الاقتصادي العربي .

6 ـ رغم التماثل الثقافي بين دول المنطقة ، فإن التعاون الاقليمي هو من بين أضعف مستويات التعاون بين أقاليم العالم.

ثانيا ـ التوصيات :

تقترح الدراسة انطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها ، و المعالم الأساسية لاستراتيجية التنمية الشاملة العمل على ما يلي :

1 ـ المراهنة على إمكانية نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لزيادة نسبة التجارة البينية العربية .

2ـ توفير الإرادة السياسية في التعامل مع قضايا العمل الاقتصادي العربي المشترك.

3 ـ تهيئة توليفة من المعطيات اللازمة لتحقيق ما هو منشود ، وفي مقدمتها تعزيز القدرات الإنمائية العربية على أساس تكاملي واهتمام كل بلد عربي بإنتاج السلع والخدمات وفق المزايا النسبية التي يتمتع بها لتجنب تماثل الهياكل العربية وتهيئة شروط جاذبة للاستثمار البيني العربي .

4 ـ التأكيد على المدخل الإنتاجي في تحقيق استراتيجية التنمية الشاملة عن طريق التنسيق بين الأنشطة القطاعية في البلدان العربية والسعي لتحقيق تقسيم العمل والإنتاج بين هذه الدول .

5 ـ الاهتمام بتنمية العنصر البشري باعتباره هدفا ووسيلة للتنمية.

6 ـ منح دور للقطاع الخاص العربي في دعم العمل العربي المُشترك ، ودعوته إلى الاستثمار لدعم مسيرة التنمية الاقتصادية من خلال تنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية الوطنية ومشروعات عربية مشتركة.

7 ـ الإسراع في تحقيق التكامل الإنتاجي وزيادة القدرة التنافسية للسلع العربية في الأسواق العربية والدولية لتحقيق أهداف منطقة التجارة العربية الكبرى ورفع حجم التجارة البينية العربية.

8 ـ لجعل السوق العربية أكثر جذبا للاستثمارات العربية فإنه يتطلب قيام الدول العربية بتهيئة المناخ الاستثماري وتعزيز الاستفادة من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

الملحق :

الجدول (01) : تمويل مؤسسات التنمية الوطنية و الاقليمية للمشروعات العربية المشتركة خلال الفترة (1974.2011) بالمليون دينار كويتي :

	المؤسسات	قيمة المساهمة في التمويل	نسبة المساهمة ٪
	أ-مؤسسات التنمية العربية والوطنية		
	الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	34940	33,41
	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية	10802	10,3
	صندوق أبو ظبي للتنمية	2677	2,6
	الصندوق السعودي للتنمية	4186	4,0
	البنك الاسلامي للتنمية	7976	7,6
	صندوق الأوبك للتنمية الدولية	945	0,9
	الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	50	*
	المصرف العربي الليبي الخارجي	30	*
	مجموع فرعي	61606	58,8
	بتمويل عربي أخر	4911	4,7
	مؤسسات التمويل الدولية		
	البنك الدولي	7197	6,9
	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	543	0,5
	البنك الافريقي للتنمية	6521	6,2
	مجموع فرعي	14261	13,6
	الحكومات الاجنبية و مؤسساتها التمويلية	23961	22,9
	الإجمالي	104741	100,0

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و تأمين الصادرات ، الموقع الرسمي على شبكة www.iaigc.net

الجدول رقم (02): تطور التجارة البينية العربية (1999 . 2010) (٪)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة التجارة البينية العربية الى الاجمالية	09.00	08.70	08.60	09.90	09.06	10.10	10.55	10.80	10.40	09.87	10.72	10.20

المصدر: صندوق النقد العربي وآخرون ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2011 ، الموقع على شبكة الانترنت: www.arabfund. org

الجدول رقم (03) : تدفقات الاستثمارات البينية العربيةخلال الفترة (2001ـ2011) بالمليون دولار أمريكي.

المصدر : المنظمة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات. الموقع الرسمي على شبكة الانترنت :www.i ai gc.net

الجدول رقم (04): نسبة العمالة الوطنية و غير الوطنية في بعض الدول العربية لأحدث سنة متاحة

الدولة	السنة	اجمالي العمالة الوطنية والأجنبية	عدد العمالة الوافدة	نسبة العمالة الوافدة	اجمالي العمالة العربية الوافدة	نسة العمالة العربية اجمالي العمالة

الامارات	2007	3397 000	3113 022	91, 62	330 292	10, 61
البحرين	2008	578 307	438 212	78,75	46 582	63,12
السعودية	2007	8229 658	4199 702	51, 03	18 365	27,2
عمان	2008	1085 321	808 998	74, 54	204 216	39, 63
قطر	2007	827 802	515 306	62, 25	204 216	63,39
الكويت	2007	2 024 800	1 664 340	82, 20	603 989	36, 29

المصدر : منظمة العمل العربية ، الموقع الرسمي على شبكة الانترنت :www . alolabor.org

قائمة الهوامش :

1 ـ سنعتمد على الإحصائيات الصادرة عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2011 .

2 ـ في سبتمبر من عام 2000 ،اتفقت الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة وما لا يقل عن 23 منظمة دولية على تحقيق ثمانية أهداف إنمائية بحلول 2015 وهي: القضاء على الفقر المدقع والجوع ، تحقيق تعميم للتعليم الابتدائيتعزيز المساواة بين الجنسين ، تخفيض معدل وفيات الأطفال ، تحسين الصحة النفاسية ، مكافحة فيروس السيدا ، الحفاظ على الاستدامة البيئية و اقامة شراكة عالمية ، للتفصيل راجع منظمة الأمم المتحدة ، الموقع الرسمي على شبكة الانترنت:www.un.org

3 ـ بلغ معدل النمو السكاني في الدول العربية حوالي 2,6٪ و متوسط معدل البطالة فيها 14,6٪ وهما معدلان مرتفعان نسبيا مقارنة بأقاليم العالم الأخرىـما عدا افريقيا جنوب الصحراء ـحيث بلغ معدل النمو السكاني العالمي 1,17٪ و متوسطمعدل البطالة في الأقاليم الأخرى 8,3٪ سنة 2010 .

4 ـ وليد عبد الحي«معوقات العمل العربي المشترك» ، سلسلة الثقافة القومية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 12 ، سبتمبر1987 ، ص16

5 ـ محمد محمود الامام ، العمل الاقتصادي العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 ، ص 10 .

6 ـ ابراهيم سعد الدين ، اسماعيل صبري عبد الله وأخرون ، صور المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، جانفي 1982 ، ص 188 .

7 ـ سينحصر اطار الدراسة في بحث مجالات العمل الاقتصادي العربي المشترك التي تم تحقيقها داخل جامعة الدول العربيةو مؤسساتها .

8 ـ فقد نصت المادة الثانية من ميثاق تأسيس جامعة الدول العربية بأن « من أغراض الجامعة العربية تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناوثيقا بحسب نظم كل بلد وأحوالها في الشؤون الاقتصادية و المالية و يدخل في ذلك التبادل التجاري و الجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة ...».

9 ـ صادقت عليها كل من: الأردن ، سوريا ، العراق ، السعودية ، لبنان ، ليبيا ومصر.

10 ـ فليح حسن خلف ، اقتصاديات الوطن العربي ، عمان : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص261 .

11 ـوتضم حاليا كل من : الأردن ، مصر ، السودان ، اليمن ، موريتانيا ، فلسطين ، ليبيا ، تونس ، سويا ، العراق و الصومال

12 ـ عبد العزيز عجمية ، فصول في الاقتصاد العربي ، بيروت : الدار الجامعية ، 1988 ، ص287 .

13 ـ تبنى هذا التعريف المجلس الأقتصادي و الاجتماعي العربي في دورته المنعقدة في تونس عام 1983 وأصبح منذ ذلك الحين التعريف المتبع لدى أجهزة و مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك.

14ـبمعنى أن الدول ذات الفائض المالي تصبح مالكة ومساهمة في الاشراف والادارة وليس مجرد مقرضة فقط .

15 ـ زياد عربية ، «مستقبل المشروعات العربية المشتركة في ضوء الدعوة الى خصخصتها» مجلة المستقبل العربي ، بيروت : العدد 216 ، 1997 ص75.

16ـ عبد الرحمن زكي ، السوق الاسلامية المشتركة هدف نهائي للتكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الأسلامي ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، 1993 ، ص 133 .

17 ـ تأسس في 25 ماي بالرياض و هو منظمة اقليميةكان يهدف في البداية الى اقامة اتحاد جمركي ثم تقرر لاحقا انشاء اتحاد نقدي من خلال اصدار عملة موحدة ، وأصبحت تضم بالإضافة الى دول الخليج كل من الأردن ، المغرب واليمنكدول مرشحة للحصول على عضويةالمجلس كاملة.

18 ـ تأسس بتاريخ 17 فيفري 1989 بمراكش وتضم دول شمال افريقيا و تهدف أساسا الى اقامة سوق مشتركة بين هذه الدول .

19 ـ عدنان شوكي شومان ، «العمل الاقتصادي العربي المشترك والتحديات الاقليمية والدولية» ، مجلة

المستقبل العربي ، بيروت : العدد 3242006 ، ص08 .

20 ـ انشئت سنة 1995 خلفا الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة ، مقرها بجنيف وتضم حاليا 152 دولة وتسعى الى ضمان انسياب التجارة بأكبر قدر من الحرية ، للتفصيل راجع الموقع الرسمي لها على شبكة الانترنت: www.omc.org

21 ـ تباينت أراء المفكرين الاقتصاديين حول تعريف ونشأة العولمة الاقتصادية ، فمنهم من يراها أنها محصلة لمجموعة من الظواهر الاقتصادية كاندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمار ، وأخرون يعرفونها على أنها مرادفة للهيمنة الأمريكية حول العالم ، بينما الرأي الأخر يعتبرها مرحلة تاريخية من مراحل تطور الإنسانية في حين يستقر الرأي الأخيرعلى أنها تعد مظهر من مظاهر الثورة التكنولوجيةو التقنية التي يشهدها العالمللمزيد من التفصيل ، أنظر : حسن قطامش ، عولمة أم أمركة ، القاهرة: مكتبة الطيب ، 1996 ، ص 15 ـ 21 .

22 ـ و شهدت العشرين سنة الأخيرة تطورا و تغيرا في مجالات المشروعات العربية المشتركة ـ عما كانت عليه خلال عقد 70و80 ـ خاصة في مجال تعميق علاقات الترابط الاقتصادي العربي ، إذ ساهمت في اعطاء الأولوية للمشروعات الحيوية العربية المشتركةكالمشاريع الإقليمية المرتبطة بالبنية الأساسية مثل الربط الكهربائي وربط شبكات الطرق وغيرها.

23 ـ في الواقع ، عرفت مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك مداخل مختلفة سنكتفي بالمداخل الأربعة المهمة دون التطرق الى: مدخل التنسيق (ويتمثل في تنسيق السياسات الاقتصادية في بعض المجالات) والمدخل الانمائي (وكان يهدف الى اعداد اطار للتضامن الانمائي العربي من خلال توحيد التخطيط الانمائي ووضع خطة خماسية انمائية عربية بين الدول العربية) .

24 ـ محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها وتوقعاتها ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الجزء الأول ، 1986ص336 .

25 ـ وضمت : اليمن ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، موريتانيا ، المغرب ، عمان ، فلسطين ، قطر ، الأردن ، الامارات ، البحرين ، تونسالجزائر ، جيبوتي سوريا ، السعودية ، السودان ، الصومال و العراق.

26 ـ جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة بالاشتراك مع: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي و صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 1996 ، ص132 .

27 ـ وتضم كل الدول السابقة ما عدا: جيبوتي و الصومال.

28 ـ تعد القيود الادارية والنقدية أحد أهم أنواع القيود الكمية ، فالأولى تعرف بأنها اجراءات اخضاع كافة المدفوعات الخارجية لقواعد وشروط محددة من ناحية كمية العملات الأجنبية المسموح بها .

29 ـ حسان خضر ، التجارة البينية العربية ، الكويت: المعهد العربي للتخطيط ، 2002 ، ص02.

30 ـ صادقت عليها كل من: الأردن ، سوريا ، العراق ، السعودية ، مصر واليمن.

31 ـ محمد لبيب شقير ، مرجع سابق ، ص417.

32 ـ وأعضاءها كل من: الامارات ، الأردن ، البحرين ، تونس ، جيبوتي ، السعودية والسودان .

33ـ فليح حسن خلف ، مرجع سابق ، ص 246 .

34 ـ وكانتقوى جذب العمالة في المشرق العربي تتركز في منطقة الخليج العربي لتغطية حاجة التعمير والتنمية وفي المغرب العربي كانت تتركز في ليبيا. بينما كان هناك اتجاه ثالث ـ الهجرة الاحلالية ـ حيث تعد الدولة مرسلة و مستقبلة في آن واحد للعمالة المهاجرة كما هو الحال في الجزائر ولبنان والأردن .

35 ـ يوسف عبد اللطيف الحمد ، الاعتماد على الذات والعمل الاقتصادي العربي المشترك ، القاهرة : دار الشباب للنشر والتوزيع ، 1987 ص125 .

36ـ وصادقت عليها : الأردن ، المغرب ، السودان ، سوريا ، العراق ، ليبيا ، مصر و فلسطين

37 ـ منظمة العمل العربية ، الموقع الرسمي على www.alolabor.org

38 ـ فعلى سبيل المثال ، بلغت نسب تدفقات العمالة الأجنبية الوافدة على حساب العمالة العربية سنة 2007 في القطاع الخاص كما يلي:98,7٪ في الامارات ، 96٪ في قطر ، 90٪ في الكويت ، 72,4٪ في 39 ـ عبد الفتاح الرشدان ، العمل الاقتصادي العربي المشترك وسبل تدعيمه ، الرياض : مكتبة الملك فهد للنشر والتوزيع ، 1999ص201 .

40 ـ خالد محمد خالد ، المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي ، الإسكندرية: منشأة المعارف ، 2001 ، ص226

41 ـ مسعود سميح ، المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك ، الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، 1987 ، ص07 .

42 ـ عبد الحسين العطية ، «التكامل الاقتصادي العربي ودور مدخل الانتاج في تحقيقه» مجلة الوحدة الاقتصادية العربية

، القاهرة ، العدد 26 ديسمبر 2002 ، ص 26 .
43 ـ أسامة الخولي ، التخطيط لبناء قدرة عربية في العلم والتكنولوجيا ، الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1991 ، ص26 .
44 ـ علي لطفي ، الطاقة و التنمية في الدول العربية ، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2008 ، ص257 .

قائمة المراجع:

أولا . الكتب :

1 ـ الامام محمود محمد ، العمل الاقتصادي العربي المشترك ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001
2 ـ حسان خضر ، التجارة البينية العربية ، الكويت: المعهد العربي للتخطيط ، 2002
3 ـ الحمد يوسف عبد اللطيف ، الاعتماد على الذات و العمل الاقتصادي العربي المشترك ، القاهرة : دار الشباب للنشر والتوزيع ، 1987 .
4 ـ خالد محمد خالد ، المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي ، الاسكندرية : منشأة المعارف ، 2001 .
5 ـ خلف حسن فليح ، اقتصاديات الوطن العربي ، عمان ، الأردن : مؤسسة الرواق للنسر و التوزيع ، 2004 .
6 ـ الخولي أسامة ، التخطيط لبناء قدرة عربية في العلم والتكنولوجيا ، الكويت : المعهد العربي للتخطيط ، 1991 .
7 ـ الرشدان عبد الفتاح ، العمل الاقتصادي العربي المشترك وسبل تدعيمه ، الرياض : مكتبة الملك فهد للنشر والتوزيع ، 1999 .
8 ـ زكي عبد الرحمن ، السوق الاسلامية المشتركة هدف نهائي للتكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، 1993 .
10 ـ د . سعد الدين ابراهيم ، د. اسماعيل صبري عبد الله وأخرون ، صور المستقبل العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، جانفي ، 1982.
11 ـ سميح مسعود ، المشروعات العربية المشتركة والعمل الاقتصادي العربي المشترك ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 1987 .
12 ـ شقير لبيب محمد ، الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها وتوقعاتها ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية الجزء الأول ، 1986 .
13 ـ عجمية عبد العزيز ، فصول في الاقتصاد العربي ، بيروت : الدار الجامعية ، 1988 .
14 ـ لطفي علي ، الطاقة والتنمية في الدول العربية ، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية ، 2008 .
معتصم سليمان ، التجارة الخارجية العربية وهيكل الاقتصاد العربي (1974 ـ1979) ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، العدد 05 ، ماي 1983 .

ثانيا . المجلات :

1ـ شومان شوكت عدنان ، «العمل الاقتصادي العربي المشترك والتحديات الاقليمية والدولية» ، بيروت : مجلة المستقبل العربي ، العدد 324 ، 2006 .
2 ـ عبد الحي وليد ، معوقات العمل الاقتصادي المشترك ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت :سلسلة الثقافة القومية ، بيروت ، العدد 12 ، سبتمبر1987.
3 ـ عربية زياد ، «مستقبل المشروعات العربية المشتركة في ضوء الدعوة الى خصخصتها» بيروت : مجلة المستقبل العربي ، العدد 216 ، 1997 .
4 ـ د. العطية عبد الحسين «التكامل الاقتصادي العربي ودور مدخل الانتاج في تحقيقه»مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، القاهرة ، العدد26 سبتمبر2002 .

ثالثا . التقارير:

1 ـ صندوق النقد العربي وأخرون ، التقريرالاقتصادي العربي الموحد لسنة 1996 ، 1997 ، أبوظبي .
2 ـ صندوق النقد العربي وأخرون ، التقريرالاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 ، 2011 ، أبوظبي .

رابعا . المواقع على شبكة الانترنت :

1 ـ المنظمة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات :www.iaigc.net
2 ـ منظمة العمل العربية ، الموقع الرسمي على شبكة الانترنت: www.alolabor.org